شبهات الرافضة المعاصرين

والعقلانيين والعلمانيين حول عدالة الصحابة

عرض ونقد

الباحثة

منيره بنت عبد الله بن حمد المناع

باحثة دكتوراة قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية أصول الدين والدعوة؛ جامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية

شبهات الرافضة المعاصرين والعقلانيين والعلمانيين حول عدالة الصحابة: عرض ونقد

منيره بنت عبد الله بن حمد المناع
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة؛ كلية أصول الدين والدعوة؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: mounerh558@gmail.com .

ملخص البحث

تُسلط هذه الدراسة الضوء على قضية عدالة الصحابة رضي الله عنهم، بوصفها من الركائز الأساسية في العقيدة الإسلامية ومن المسائل التي تمثل محكًا رئيسيًا في منهج أهل السنة والجماعة. وتأتي أهمية الدراسة في ظل ما تشهده الساحة الفكرية المعاصرة من تصاعد حملات التشكيك والطعن في هذه العدالة من قِبل الرافضة والتيارات العقلانية والعلمانية، مما يستدعي وقفة علمية منهجية لعرض هذه الشبهات ونقدها وردها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النقدي، حيث قامت أولًا برصد وتحليل أبرز الشبهات المثارة حول عدالة الصحابة، والتي تتنوع ما بين الطعون في سيرهم، أو في بعض مواقفهم التاريخية، أو في إمكانية الثقة بنقلهم للدين. ثم تناولت الدراسة هذه الشبهات بالنقد والتفنيد من خلال الاعتماد على النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وأقوال سلف الأمة، والإجماع المعتبر عند علماء أهل السنة.

وتؤكد الدراسة أن هذه الشبهات لا تقوم على أصول منهجية سليمة، بل يغلب عليها الطابع الانتقائي والموجه، الذي يهدف إلى تفكيك البنية العقدية والتاريخية التي يقوم عليها الإسلام. كما أظهرت الدراسة أن الطعن في الصحابة إنما هو طعن في أصل الدين ذاته، إذ إن الصحابة هم نقلة الوحي، ورواة السنة، وحملة الشريعة، والطعن في عدالتهم هو في حقيقته نقض لسند الدين وتشكيك في ثبوته.

وقد انتهت الدراسة إلى أن عدالة الصحابة ثابتة بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة، لا تقبل الجدل أو التشكيك، وهي محل إجماع الأمة سلفًا وخلفًا، وأن ما يُثار حولها من شبهات هو من مداخل أهل الأهواء والبدع لهدم الدين من داخله. كما دعت الدراسة إلى ضرورة تفعيل الخطاب العقدي والعلمي لمواجهة هذه الموجات من التشكيك، وذلك من خلال التركيز على تأصيل العقيدة، وتحصين الشباب، وإعداد ردود علمية رصينة تتسم بالجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وتوصي الدراسة بأهمية تكثيف الجهود البحثية والتربوية والإعلامية للرد على هذه الشبهات، وربط الأجيال الجديدة بتراث الصحابة وسيرهم، وتوضيح مكانتهم في نقل الدين، وأثرهم في بناء الحضارة الإسلامية، مع التأكيد على أن الطعن في الصحابة ليس قضية تاريخية معزولة، بل له تبعات عقدية خطيرة تمس جوهر الدين ومصدره.

الكلمات المفتاحية: عدالة الصحابة، شبهات معاصرة، أهل السنة والجماعة، العقيدة الإسلامية، الطعن في الصحابة.

Contemporary Shubuhāt (Suspicions) of the Rāfiḍah, Rationalists, and Secularists Regarding the Integrity of the Companions: A Presentation and Critique

Muneerah bint Abdullah bin Hamad Al-Mana'
Department of Creed and Contemporary Doctrines, College of Fundamentals of Religion and Da'wah, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Ministry of Education, Kingdom of Saudi Arabia
Email: mounerh558@gmail.com

Abstract

This study examines the authentication (takhrij) of three hadiths related to the topic of remembrance (dhikr), which are problematic due to the discrepancies in their transmission from Abu Ishaq al-Sabi'i regarding whether they should be attributed directly to the Prophet (marfu') or stopped at Shahabah (mawquf). Abu Ishaq was among the prolific narrators, with many students transmitting from him, often differing in their narrations. The study compiles the various chains of transmission for these hadiths, distinguishing between the marfu' and mawquf versions. The research follows an inductive methodology combined with a critical analysis approach.

The aim of this study is to determine whether these hadiths should be attributed to the Prophet, making them authoritative by consensus, or whether they should remain as statements of a Shahabah, which is subject to scholarly debate. The researcher examines the chains of transmission, critiques them, and then makes a judgment regarding their authenticity and the preferable version.

The study concludes that the first hadith is more likely to be a maqtu' report from Abu Ishaq al-Sabi'i. However, it has been authentically transmitted as marfu' through other chains independent of Abu Ishaq. The second hadith is more likely to be mawquf, while the third hadith is more likely to be marfu', with its chain classified as connected (muttasil).

The key factors in preferring one version over another in these hadiths include: the presence of additional details that indicate greater precision, narration by a more reliable memorizer, and the strength of transmission due to a larger number of narrators.

Keywords: Hadith, Al-sabi'i, Dhikr, Marfu', Mawquf.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن من أساليب أعداء الإسلام للنيل من الدين وأصوله: التشكيك في مصادر التلقي، والطعن في حملة الشريعة، وفي مقدّمتهم صحابة رسول الله ﷺ الذين نقلوا الوحي بصدق وأمانة. وقد سلك كثير من الطاعنين مسلك الانتقاص من الصحابة، والتشكيك في عدالتهم، بقصد النيل من السنة النبوية، والتشويش على مصادر التشريع الإسلامي.

وقد تنبّه أهل العلم لهذا المسلك الخطير منذ القرون الأولى، يقول أبو زرعة- **رحمه الله**-: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ' فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول –**صلى الله عليه وسلم**- عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله **رضي الله عنهم**، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى).[(١)]

وفي عصرنا الحاضر، تكرر هذا الطعن ضد الصحابة في سياقات عقدية مختلفة، حيث تبناه الرافضة من جهة، و العقلانيون و العلمانيون من جهة أخرى. فكل منهم يوجه طعنًا ضد الصحابة، مما يثير العديد من الشبهات التي تشكك في عدالتهم، وتؤثر على صحة السنة النبوية. وهذا ما يتطلب دراسة مفصلة للرد على هذه الشبهات بشكل علمي ودقيق.

جاءت هذه الدراسة بعنوان: "شبهات الرافضة المعاصرين والعقلانيين والعلمانيين حول عدالة الصحابة: عرض ونقد"، لتسلط الضوء على أبرز الشبهات التي أثارها هؤلاء الطاعنون، وتوضح الردود العلمية عليها، وتبين موقف أهل السنة والجماعة في قضية عدالة الصحابة، والرد على ما يثار حولهم من شبهات عقدية.

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (٤٩).

- **أهمية الموضوع:**

- توضيح مكانة الصحابة في العقيدة الإسلامية وأهمية عدالتهم في نقل السنة النبوية.
- كشف خطورة الطعن في الصحابة على صحة مصادر التشريع الإسلامي.
- تفنيد الشبهات العقدية التي تثار ضد الصحابة.
- توضيح منهج أهل السنة والجماعة في الرد على هذه الشبهات.

- **مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في الشبهات التي يثيرها البعض ضد عدالة الصحابة٪، والتي تهدف إلى التشكيك في مصداقية نقلهم للسنة النبوية. تثير هذه الشبهات أسئلة عقدية تتعلق بمصداقية الصحابة، وقدرتها على نقل الشريعة بأمانة، ما يستدعي الرد عليها وتوضيح منهج أهل السنة والجماعة في هذه القضية.

- **أهداف البحث:**

- عرض أبرز الشبهات العقدية التي يثيرها الرافضة و العقلانيون و العلمانيون حول عدالة الصحابة.
- الرد العلمي على هذه الشبهات وفق منهج أهل السنة والجماعة.

خطة البحث.

اشتملت خطة البحث على مبحثين، يتقدمه تمهيد للموضوع، وهي كما يأتي:.

التمهيد: تعريف عدالة الصحابة ومعتقد أهل السنة والجماعة فيها.

المبحث الأول: شبهات الرافضة المعاصرين حول عدالة الصحابة والرد عليها.

المبحث الثاني: شبهات العقلانيين والعلمانيين حول عدالة الصحابة والرد عليها.

الخاتمة: عرض النتائج والتوصيات.

هذا وأسأل الله أن يوفقنا لخدمة كتابه وسنة نبيه محمد - ﷺ -على منهج السلف الصالح، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: تعريف عدالة الصحابة ومعتقد أهل السنة والجماعة فيها

أولاً: المراد بعدالة الصحابة.

- **تعريف العدالة:**

العدالة هي: ملكة تحمل الإنسان على ملازمة التقوى والمروءة.(١)

- **تعريف الصحابي:**

الصحابي هو: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام، سواء طالت مجالسته له أو قصرت، روى عنه أو لم يرو، غزا معه أو لم يغز، رآه رؤية ولو لم يجالسه، أو لم يره لعارض كالعمى.(٢)

ثانياً: معتقد أهل السنة والجماعة في عدالة الصحابة.

أجمع السلف الصالح على عدالة جميع الصحابة، ونقل ذلك كبار العلماء، منهم:

قال القرطبي: (**فالصحابة كلهم عدول**، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله. هذا **مذهب أهل السنة**، والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة).(٣)

وقال ابن عبد البر: (**الصحابة كلهم عدول** مرضيون ثقات أثبات ومما أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث).(٤)

وقال النووي: (**وكلهم عدول** رضي الله عنهم، ومتأولون في حروبهم وغيرها، ولم يخرج شيء من ذلك أحدًا منهم عن العدالة).(٥)

وقال ابن الصلاح: (للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه، لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة).(٦)

---

(١) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (٥٨).
(٢) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٥٨).
(٣) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٩).
(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢/ ٤٧).
(٥) شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٤٩).
(٦) معرفة أنواع علوم الحديث (٢٩٤).

وقال ابن تيمية: (أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة).[1]

ثالثاً: الأدلة من القرآن والسنة النبوية على عدالتهم:

استدل بها السلف على عدالة الصحابة بأدلة كثيرة على عدالة الصحابة منها:[2]

من القرآن الكريم: قال ﷻ: { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} [سورة الفتح: ٢٩].

قال البغدادي: (فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة إلا أن يثبت على أحدهم ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط عدالته، وقد برأهم الله تعالى من ذلك، ورفع أقدارهم عنه).(٣)

ومن السنة: ما رواه أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله - ﷺ -: ((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه)). (٤)

قال السخاوي-رحمه الله-: (آيات كثيرة يطول ذكرها، وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها. وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق)(٥)

---

(١) الفتاوى الكبرى ؛ لابن تيمية (٣/ ٤٤٤).

(٢) ينظر: تأويل مختلف الحديث؛ لابن قتيبة(٢٧٣،٢٧٤)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث؛ للسخاوي (٤/ ٩٤).

(٣) الكفاية في علم الرواية (٤٩،٤٨).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (٣٦٧٣).و مسلم في صحيحه(٢٥٤٠)

(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٩٤).

رابعاً: دلالة العقل على عدالتهم:

قال الخطيب البغدادي -رحمه الله- في بيان دلالة العقل على عدالة الصحابة -رضي الله عنهم-: (لو لم يرد من الله تعالى ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها، من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين - القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين). [1]

(١) الكفاية في علم الرواية (٤٨،٤٩)،وينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٩٥).

المبحث الأول: شبهات الرافضة المعاصرين حول عدالة الصحابة والرد عليها

وقد صاغوا شبهات في هذا الموضوع يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

الرافضة المعاصرون لا يقرون بعقيدة السلف في ثبوت العدالة لعامة الصحابة –رضي الله عنهم –.

قال أحدهم: (فكرة عدالة الصحابة مرفوضة عند الشيعة بصورتها العمومية التي يتبناها أهل السنة). [1]

وقد صاغوا شبهات في هذا الموضوع يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

الشبهات النقلية:

- **شبهة: الآيات والأحاديث الواردة في عدالة الصحابة ليست عامة.**

استدل الرافضة المعاصرون بالأدلة التي استند إليها السلف على عدالة الصحابة.

قال أحدهم: (هذه الآيات ونظائرها تدل **دلالة واضحة لا تقبل الجدل والتشكيك على أن لبعضهم من القداسة وعلو المنزلة ما ليس لأحد من الناس،** وبخاصة من اشترك معه في حروبه وغزواته، وضحى في سبيل تسك الدعوة بالمال والنفس والأولاد، واخلص له في السر والعلانية، **هؤلاء لا يجحد فضلهم إلا كل معاند لا يؤمن بيوم الحساب، أما ثبوت العدالة والقداسة لكل من راه أو سمع حديثه،** أو أدرك عصره ولو طفلا صغيرا مهما صنع بعد ذلك من المنكرات واقترف من الذنوب والآثام كما جرى ذلك لكثير منهم، فهو نوع من التهويش والتضليل الذي لا يقره المنطق بل ولا العقل). [2]

---

(١) عقائد السنة وعقائد الشيعة؛ لصالح الورداني (١٩٨).

(٢) دراسات في الحديث والمحدثين؛ لهاشم الحسني (٧٥).

فجعلوا من قلب الدليل عليهم، فهذا أحدهم يقول في إحدى الآيات: (ومن المؤسف المثير أن الكثيرين يستدلون بهذه الآية الكريمة على عصمة الصحابة وعدالتهم في حين أنها حجة عليهم واضحة جلية). [1]

- **الأدلة التي استدلوا بها ما يأتي:**

- قوله تعالى: { **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا** } [سورة الفتح: ٢٩].

قال أحدهم: (فالآية الاولى بمنطوقها تنص على أن جماعة من أنصار النبي -**صلى الله عليه وسلم**- كانوا أشداء على الكفار رحماء بينهم، قد انصرفوا إلى العبادة حتى ظهرت آثار ذلك في جباههم ووجوههم، وهذه الصفات لم تتوفر إلا في عدد محدود من الصحابة فضلا عن جميعهم) [2].

وقال آخر: (فكلمة "منهم" التي ذكرها الله تعالى دلت على التبعيض وأوحت أن البعض من هؤلاء لا تشملهم مغفرة الله ورضوانه، ودلت أيضاً على أن البعض من الصحابة انتفت منهم صفة الإيمان والعمل الصالح، فهذه الآيات المادحة والقادحة في آن واحد فهي بينما تمدح نخبة من الصحابة تقدح في آخرين ومن المؤسف المثير أن الكثيرين يستدلون بهذه الآية الكريمة على عصمة الصحابة وعدالتهم) [3].

---

(١) ثم اهتديت، لمحمد التجاني(١١٧).
(٢) دراسات في الحديث والمحدثين (٧٦).
(٣) ثم اهتديت (١١٧).

- **الرد على هذه الشبهة:**

الآية عامة لجميع الصحابة، فـ "من" في الآية لبيان الجنس، وليست للتبعيض.

قال ابن كثير: (من هذه لبيان الجنس)(١).

وقال القرطبي: (ليست" من" في قوله" منهم" مبعضة لقوم من الصحابة دون قوم، ولكنها عامة مجنسة، مثل قوله تعالى: { **ذَلكَ ومن يعظِّم حرمات الله فَهو خير له عنْدَ ربِّه** } [سورة الحج: ٣٠]. لا يقصد للتبعيض لكنه يذهب إلى الجنس، أي فاجتنبوا الرجس من جنس الأوثان، إذ كان الرجس يقع من أجناس شتى، منها الزنى والربا وشرب الخمر والكذب، فأدخل" من" يفيد بها الجنس وكذا" منهم"، أي من هذا الجنس، يعني جنس الصحابة)(٢). ف(الكل شملتهم الصحبة والعدالة والثناء عليهم، وحسبك بقوله الحق: " محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار). (٣).

فالآية تشمل جميع الصحابة، كما أن المدح الوارد فيها يشمل كل من كان مع النبي ﷺ(٤).

- **قوله تعالى:** { **وَالسَّابقُونَ الْأَوَّلُونَ من الْمُهَاجرين وَالْأَنْصَار وَالَّذين اتَّبَعُوهُمْ بإحْسان رَضي اللَّه عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْه وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّات تَجْري تَحْتَهَا الْأَنْهَار خَالدين فيهَا أَبَدًا ذَلكَ الْفَوْزُ الْعَظيم** } [سورة التوبة: ١٠٠].

قال أَحَدهمَ: (الآية الثانية لم تتعرض الا للسابقين في فعل الخيرات والطاعات وتفضيلهم على غيرهم من الكسالى والمقصرين، فهي من حيث

(١) تفسير ابن كثير (٧/ ٣٦٣).
(٢) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٥،٢٩٦).
(٣) تفسير القرطبي (٣/ ٢٦٤).
(٤) ينظر: تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة؛ لابن كيكلدي (٦٤).

مؤداها اشبه بقول الرسول - ﷺ - من سن سنة حسنة كان له أجر من عمل بها: ومن سن سنة سيئة كان عليه وزر من عمل بها. وجاء عن جماعة من المفسرين، أن للآية تشير إلى من صلى مع النبي القبلتين، وقال آخرون: إنها نزلت فيمن بايع بيعة الرضوان، وقال بعضهم: إنها فيمن أسلم قبل الحجرة، وعلى جميع التقادير فهي لا تفيد الجمهور، ولا تؤيد ادعائهم من قريب أو بعيد). [1]

- **الرد على هذه الشبهة:**

المقصود بالذين اتبعوهم بإحسان، هم من جاء بعد السابقين الأولين من الصحابة رضي الله عنهم.

قاله جماعة من المفسرين. قالوا: وهم من أسلم بعد الحديبية وبيعة الرضوان إلى آخر زمنه ‘. [2]

ويؤيد ذلك أن الآيات كلها فيما يتعلق بالمتخلفين عن النبي ‘ من المنافقين في غزوة تبوك. فأتبع الله ذلك بفضيلة الصحابة الذين غزو معه ‘ وقسمهم إلى السابقين الأولين ومن بعدهم. ثم أتبع ذلك بذكر الأعراب وأهل البوادي الذين في قلوبهم نفاق أو لم يرسخوا في الإسلام. فقال تعالى: {وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ} .. الآية. فدل على أن المراد بالذين اتبعوهم بإحسان هم بقية الذين تأخر إسلامهم. فشملت الآية جميع الصحابة). [3].

---

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (٧٦،٧٧).
(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ لابن عطية (٣/ ٧٥)، تفسير ابن كثير (٤/ ٢٠٣).
(٣) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة (٦٣).

- عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله - ﷺ -: **((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه))**. (١).

زعم بعضهم أن الحديث المذكور، مع أنه وارد بصيغة الجمع، لا يقتضي الشمول لجميع الصحابة، وإنما يصح حمله على من عُرف بإخلاصه وتمسكه بالسنة فقط، مستدلًا بوجود تفاوت بين الصحابة في الخدمة والجهاد والإخلاص، وأن المديح في الحديث لا يلزم أن يعمّ كل فرد من أفراد الصحبة(٢).

الرد على هذه الشبهة:

هذا القول لا يصح؛ لأن لفظ "أصحابي" في الحديث جاء بصيغة العموم، فيشمل جميع الصحابة رضي الله عنهم. وقد قرر العلماء قاعدة أصولية: "العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب"،

قال السخاوي: (وهو إن ورد على سبب، وذلك أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال النبي - ﷺ -... وذكره، بحيث خصه بعض أصحاب الحديث بمن طالت صحبته وقاتل معه وأنفق وهاجر، فالعبرة إنما هي بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، كما ذهب إليه الأكثرون، وصححه القاضي عياض هنا. ومثل هذا يقال، وإن كان المقول له صحابيا ؛ للتنبيه على إرادة حفظ الصحبة عن ذلك. ووجه الاستدلال به أن الوصف لهم بغير العدالة سب، لا سيما وقد نهى - ﷺ - بعض من أدركه وصحبه عن التعرض لمن تقدمه ؛ لشهود المواقف الفاضلة، فيكون من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى). (٣)

---

(١) تقدم تخريجه في التمهيد (٤).

(٢) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين (٧٨-).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٩٦).

- **الشبهات العقلية:**
- **شبهة: الزعم بأن عدالة الصحابة تستلزم عصمتهم.**

من أكثر الشبهات التي يروّج لها الرافضة المعاصرون زعمهم أن الحكم بعدالة الصحابة يستلزم القول بعصمتهم، محتجين بأن الصحابة وقعوا في المعاصي، وهذا - بزعمهم - ينافي العدالة. ويترتب على هذا الطعن اتهام بعضهم بالنفاق أو الردة، تأولًا لآيات نزلت في سياقات خاصة، دون تثبت أو علم.

قال أحدهم: (يدعى الجمهور من السنة، أن للصحبة شرفا عظيماً يمنح المتصف بها امتيازا يجعله فوق مستوى الناس اجمعين، ولو باشر المنكرات، وأسرف في المعاصي واتباع الشهوات، وينطلقون من هذا الغلو إلى **أنهم عدول** مجتهدون في جميع ما صدر منهم. فمن أصاب في أرائه واعماله الواقع فله ثواب من أدرك الحق وعمل به، ومن أخطا فله أجر المجتهدين العارفين فعدالتهم ثابتة بتعديل الله لهم وثنائه عليهم على حد تعبير الغزالي في المستصفى، و**عندما تنتهي الرواية إليهم يجب الوقوف عندها**، وليس لأحد أن يطبق عليها أصول علم الدراية وقواعده، ولو كان الراوي لها مروان بن الحكم أو أبو سفيان أو غيرهما ممن وصفهم القرآن بالنفاق والرسول الكريم بالارتداد). [1]

ويقولون أيضا: (ونحن لا نريد من وراء ذلك انتقاص الصحابة، وإنكار فضلهم، فإن للصحبة شرفها وللعمل الصالح اجره، وللجهاد فضله، وإنما الذي أردناه **أن الصحبة ليست من اسباب العصمة عن الذنوب**، وإن الاسلام قد نظر إلى الانسان من خلال اعماله وتصرفاته، لا من خلال امجاده والقابه واوصافه ولم يجعل لقرابة الدم والعرق ميزة فضلاً عن الالقاب والصفات، نريد أن نقول لمن **يشترطون عدالة الراوي**، وتزكيته بشاهدين عدلين، أن جلال السنة ومكانتها

(١) دراسات في الحديث والمحدثين، لهاشم الحسني (٧١)،وينظر: (٧٨-٨٠).

من التشريع، واثرها في حفظ الثروة الاسلامية، كل ذلك يفرض علينا أن نتأكد من صحة الحديث أيا كان الراوي له، ولا يكفينا أن نتثبت من احوال الرواة، حتى إذاً انتهينا إلى الصحابي الراوي للحديث، نقف امامه خاشعين واجمعين كأنه قرآن منزل من غير أن تتأكد صحته ومن غير أن ننظر إلى متن الرواية نظرة فاحصة واعية ونعرضها على العقل والقرآن واصول الاسلام.. **إن هذا الغلو في تقديس مرويات الصحابة،** قد ادخل على السنة النبوية مجموعة من الخرافات والاحاديث المكذوبة، لا يزال المسلمون ينظرون إليها نظرة تقديس واحترام لأن رواتها من الصحابة، وهي في واقعها وصمة على السنة، سلاح بيد اعداء الاسلام للهدم والتخريب، والتشنيع على المسلمين ومعتقداتهم). [١]

ف(كيف يصح وصفهم بالعدالة، وفيهم من عاب على النبي ﷺ تصرفه في الصدقات كما جاء في الآية من سورة المائدة، وفيهم من آذاه كما تنص على ذلك الآية من سورة البقرة، وفيهم من اتخذ مسجدا ضرارا وكفرا تفريقا بين المؤمنين كما تنص على ذلك الآية من سورة التوبة وفيهم الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، وكانوا أكثر من ثمانين رجلاً، وحلفوا له الايمان الكاذبة، كما نصت على ذلك الآية). [٢]

- **الرد على هذه الشبهة:**

قال الخطابي: (لما كان كل مكلف من البشر **لا يكاد يسلم من أن يشوب طاعته بمعصية،** لم يكن سبيل إلى ألا يقبل إلا طائع محض الطاعة، لأن ذلك يوجب ألا يقبل أحد، وهكذا لا سبيل إلى قبول كل عاص، لأنه يوجب ألا يرد أحد).. [٣]

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (١٠٤). وينظر: الشيعة هم أهل السنة؛ للتجاني (٢٩٤).
(٢) دراسات في الحديث والمحدثين (٨٩). وينظر: الشيعة هم أهل السنة (٢٨٦-٢٨٤).
(٣) الكفاية في علم الرواية (١٠١).

وقال المعلمي: (قد ينفر بعض الناس من لفظه «**العصمة**» وإنما المقصود أن الله ¸ وفاء بما **تكفل به من حفظ دينه وشريعته هيأ من الأسباب ما حفظهم به وبتوفيقه سبحانه من أن يتعمد أحد منهم الكذب على رسول** الله صلى الله عليه وسلم. فإن قيل: **فلماذا لم يحفظهم الله تعالى من الخطأ**؟ قلت الخطأ إذاً وقع من أحد منهم فإن الله تعالى يهيئ ما يوقف به عليه، وتبقي الثقة به قائمة في سائر الأحاديث التي حديث بها مما لم يظهر فيه خطأ، فأما تعمد الكذب فإنه إن وقع في حديث واحد لزم إهدار الأحاديث التي عند ذاك الرجل كلها، وقد تكون عنده أحاديث ليست عند غيره). [1].

وقال ابن الأنباري: (وليس المراد بعد التهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول روايتهم من غير تكلف ببحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير ؛ فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح، وما أحسن قول عمر بن عبد العزيز **رضي الله عنه**: (تلك دماء طهر الله منها سيوفنا، فلا تخضب بها ألسنتنا). [2]

- **شبهة: تنزيل آيات النفاق على الصحابة ﭫ.**

اتهم الرافضة المعاصرون الصحابةَ ٪ بالنفاق، ونزلوا الآيات التي وردت في النفاق عليهم.

يقول أحدهم: (في بحثنا عن عدالة الصحابة وجدنا القرآن ينقض نظرية " عدالة الصحابة " هذه.. ففي الصحابة كثير من المنافقين، وفيهم الأعراب الذين هم أشد كفراً ونفاقا). [3]

(١) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (٢٧٣).
(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ١٠١).
(٣) وركبت السفينة؛ لمروان خليفات (٢٥١)

ومما استدلوا به:

• قوله تعالى: { **لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ** } [سورة التوبة: ٤٢].

قالَ أحدهمَ: (هذه الآية قد كشفت عن سوء نواياهم، وأشارت إلى المخطط الذي تبنوه ضد الدعوة كما تشعر بعتاب الله للنبي – صلى الله عليه وسلم – حيث أذن لهم بالتخلف عنه في بعض غزواته)[١].

• وقوله : { **لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ (٤٤) إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ (٤٥) وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ (٤٦) لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٤٧) لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ** } [سورة التوبة: ٤٤–٤٨].

قال أحدهم: (فالآية المذكورة تنص بصراحة إلى أن بين صفوف الصحابة في المدينة وغيرها جماعة كانوا يسرون الغدر والنفاق، ويتربصون الظروف والمناسبات للفتك بالمسلمين وإيقاع الفتنة بهم، وتضيف الآية إلى ذلك، إن هؤلاء حتى لو خرجوا معك الجهاد، لا تستفيدون من خروجهم شيئاً يعود عليكم بالخير، لأنهم يبيتون الفتنة والشر لكم وتنص الآية بالإضافة إلى ما ذكرنا، على أن لهم أنصاراً بين الذين خرجوا معك يتجسسون عليكم وينقلون إليهم أسراركم: { **لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ**} [سورة التوبة:

---

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (٨٠).

٤٧].، ويستفاد من مجموع ذلك أن النفاق كان متفشيا بين الصحابة والتنظيم السري، كان يشمل مجموعة ممن تظاهروا بالإسلام واشتركوا في غزوات الرسول ضد المشركين، وأن الغاية منه كانت تستهدف القضاء على الإسلام والرجوع إلى تأليه الأصنام والأوثان، ولولا أن الله سبحانه قد أحاط تلك الدعوة المباركة بعنايته، وحفظها من مكرهم ودسائسهم وأظهرهم على واقعهم، لولا ذلك كان من الميسور عليهم القضاء عليها بين عشية وضحاها. ولا أحسب أن المتتبع لنصوص القرآن يتردد في هذه الحقيقة). [١].

ويقولون: (قلما تخلو سورة من سور القران من التشهير بهم والتحذير من دسائسهم، وسميت سورة التوبة بالفاضحة، كما جاء عن عبد الله بن العباس؛ لأنها فضحتهم وكشفت عن واقعهم. وجاء عنه أنه قال: ما زال القرآن ينزل بالمنافقين حتى خشينا أن لا يبقى أحد منا من الصحابة.). [٢].

ثم يخلصون إلى قولهم: (ومجمل القول أن هذه للآيات على كثرتها توحي بوجود مجموعة من المنافقين قد تستروا بالإسلام لها أثرها وفعاليتها كانت تعمل بالخفاء للقضاء على الدعوة الاسلامية ولو بالفتك بالرسول، أو بإعلان العصيان والتمرد عليه داخل المدينة وخارجها، بعد أن عجزوا عن مقاومته مع صفوف المشركين في المعارك التي دارت بينهم وبينه..). [٣].

- **الرد على هذه الشبهة:**

المنافقون الذين فضحهم الله ورسوله، واطلع المسلمون على حقيقتهم، ليسوا داخلين في شرف الصحبة، وبالتالي لا يدخلون في قول جماهير العلماء والأئمة إن الصحابة عدول.

وقد بيّن العلماء في تعريفهم للصحابي ما يخرج أمثال هؤلاء من هذا الوصف؛ فالعدالة شيء، والعصمة شيء آخر.

---

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (٨١).
(٢) دراسات في الحديث والمحدثين (٧٨-).
(٣) دراسات في الحديث والمحدثين (٨٥).

والذين قالوا بعدالة الصحابة لم يقولوا بعصمتهم من المعاصي أو الخطأ أو السهو، بل قصدوا أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ، حتى من وقعت منه معصية أو شارك في فتنة ثم تاب، لم يُعرف عنه أنه تعمد الكذب عليه ﷺ.

وينبغي أن يُعلم أن الذين اقترفوا إثماً أو وقعوا في معصية ثم أُقيم عليهم الحد، هم قلّة نادرة لا يُقاس بهم جمهور الصحابة، وهم لا يُنقصون من قدر آلاف الصحابة الذين ثبتوا على الاستقامة، وجانبوا المعاصي ظاهرها وباطنها.

والتاريخ الصادق خير شاهد على ذلك. (١)

- **شبهة: اتهام بعض الصحابة بالردة أو التغير في الحروب**

ادّعى بعض الرافضة أن أحاديث الحوض تنقض عدالة الصحابة جميعًا، إذ قال أحدهم: (فأحاديث الحوض هذه، تنقض نظرية عدالة جميع الصحابة دون شك، لأن العادل لا يدخل النار!). (٢)

وقالوا أيضًا عند الحديث عن تغير أحوال الصحابة في الحروب:

وقالوا في تغير أحوالهم في الحروب: (والجدير بالذكر أن هذه المرويات.. تعرضت لأصحابه من بعده وما سينتهي إليه أمرهم من حيث خروجهم عن الجادة والمخط الذي وضعه لهم، وهي تصرح بأنهم سيرتدون من بعده ويرجعون على أعقابهم إلى الوراء، أي إلى ما يشبه حالتهم قبل الإسلام). (٣)

الرد على هذه الشبهة:

أولًا: المرتدون الذين ارتدوا في حياة النبي ﷺ أو بعد وفاته وماتوا على ردّتهم، لا يدخلون ضمن الصحابة الذين أجمع العلماء على عدالتهم. فقد اشترط العلماء في تعريف الصحابي شروطًا تخرج منهم هؤلاء(٤).

---

(١) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين؛ لأبي شهبة (٢٤٤).
(٢) وركبت السفينة (٢٥٦).
(٣) دراسات في الحديث والمحدثين (٨٩-). الشيعة هم أهل السنة (-٢٨٦-٢٨٤).
(٤) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (٢٤٤).

قال الخطيب البغدادي: (**وذهبت طائفة من أهل البدع إلى أن حال الصحابة كانت مرضية إلى وقت الحروب** التي ظهرت بينهم، وسفك بعضهم دماء بعض، فصار أهل تلك الحروب ساقطي العدالة، ولما اختلطوا بأهل النزاهة وجب البحث عن أمور الرواة منهم، وليس في أهل الدين والمتحققين بالعلم من يصرف إليهم جرما لا يحتمل نوعا من التأويل وضربا من الاجتهاد، فهم بمثابة المخالفين من الفقهاء المجتهدين في تأويل الأحكام، لإشكال الأمر والتباسه، ويجب أن يكونوا على الأصل الذي قدمناه من حال العدالة والرضا، إذ لم يثبت ما يزيل ذلك عنهم). [1].

وقال القرطبي: (**ذهبت شرذمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم**، فيلزم البحث عن عدالتهم. **ومنهم من فرق بين حالهم في بداءة الأمر** فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيرت بهم الأحوال فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلا بد من البحث. **وهذا مردود**، فإن خيار الصحابة وفضلاءهم كعلي وطلحة والزبير وغيرهم ٪ ممن أثنى الله عليهم وزكاهم ورضي عنهم وأرضاهم ووعدهم الجنة بقوله تعالى: {**مغفرة وأجرا عظيما**} [سورة الأحزاب: ٣٥]". وخاصة العشرة المقطوع لهم بالجنة بإخبار الرسول هم القدوة مع علمهم بكثير من الفتن والأمور الجارية عليهم بعد نبيهم بإخباره لهم بذلك. وذلك غير مسقط من مرتبتهم وفضلهم، إذ كانت تلك الأمور مبنية على الاجتهاد، وكل مجتهد مصيب). [2].

وقال ابن تيمية: (فهم متفقون على أن مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة؛ لا يجوز أن يحكم عليهم بكفر ولا فسق؛ بل مجتهدون: إما مصيبون، وإما مخطئون. وذنوبهم مغفورة لهم. ويطلقون القول بأن البغاة

(١) الكفاية في علم الرواية (٤٩).

(٢) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٩).

ليسوا فساقا. فإذاً جعل هؤلاء وأولئك سواء لزم أن تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاجتهاد الباقين على العدالة سواء؛ ولهذا قال طائفة بفسق البغاة، ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة)[١].

وقال النووي: (للصحابة رضي الله عنهم بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، لكونهم عدولاً على الإطلاق بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع على تعديل جميعهم ومن لابس الفتن فكذلك بإجماع من يعتد به)[٢].

أما الاستدلال بحديث الحوض، فغير صحيح؛ لأن الحديث لا يذكر الصحابة صراحة، بل يشير إلى زُمَرٍ من الرجال يُذادون عن الحوض، ولم يثبت أنهم من الصحابة.

قال ابن حجر في شرحه للحديث: (هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصدوا عنه،... والمعنى أنه لا يرده منهم إلا القليل لأن الهمل في الإبل قليل بالنسبة لغيره)[٣].

وعليه، فإن الحديث لا يثبت ردّة الصحابة ولا طعنًا في عدالتهم، بل هو عام، يشمل من أظهر الإسلام ثم أحدث بعد وفاة النبي ﷺ.

وحتى لو سلمنا جدلاً باستقامة احتجاج الرافضة بأحاديث الحوض – وهو غير مسلم – فأين الدليل على تعيين من ارتدّ منهم؟ وأين أسماؤهم؟ فالقول بأن الصحابة ارتدوا يحتاج إلى دليل واضح وقاطع، لا مجرد تعميمات باطلة.[٤]

- **نقد الصحابة بعضهم لبعض في الرواية**

قال أحدهم: (كنتُ كثيرًا ما أحتجّ على بعض علمائنا بأن الصحابة لم يكن لديهم هذا التقديس، بل كانوا أنفسهم يشككون في حديث بعضهم إذا تعارض

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/ ٤٤٤).
(٢) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (٢/ ٥٩١-٥٩٣).
(٣) فتح الباري (١١/ ٤٧٥،٤٧٤).
(٤) ينظر: الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال؛ لإبراهيم الرحيلي (٢٥٧).

حديثه مع ما يخالف القرآن، وبأن عمر بن الخطاب ضرب أبا هريرة بالدِّرَّة، ونهاه عن الحديث، واتَّهمه بالكذب، إلى غير ذلك). [1]

- **الرد على هذه الشبهة:**

هذا لا يُعَدُّ دليلًا على ما زعموا، وإنما هو من قبيل النقاش العلمي، وليس ناتجًا عن شكٍّ أو تكذيبٍ بين الصحابة رضي الله عنهم. [2]

ولا شك أن الصحابة – رضي الله عنهم – كانوا يأخذون الحديث عن رسول الله ﷺ، لكنهم لم يكونوا على درجة واحدة في التفرغ للتلقي، ولا في ملازمة النبي ﷺ، ولا في الحفظ وقوة الذاكرة، ولذلك تفاوتت مروياتهم.

وكما كانوا يتلقون الحديث مباشرة من النبي ﷺ، فقد كانوا أيضًا يتلقونه بواسطة صحابيٍّ آخر. وفي بعض الأحيان، كان بعضهم يراجع بعضًا فيما يرويه، إما للتثبت والتأكد – فالإنسان قد ينسى أو يسهو أو يخطئ –، وإما لأنه ثبت عنده ما يخالفه، أو ما يخصصه، أو يقيده، أو لأنه يرى تعارضًا مع ظاهر القرآن أو مع ما حفظه من السنة، إلى غير ذلك.

فليس من الإنصاف أن نعتبر هذه المراجعة دليلاً على اتهام الصحابة بعضهم بعضًا، أو تكذيب بعضهم بعضًا، كما يدّعي أصحاب هذه الشبهات الكاذبة. [3]

وقد قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضُنا بعضًا». [4]

أما ما يُروى عن نقد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي هريرة رضي الله عنه، فسيأتي الرد عليه في الشبهة التي أُثيرت حوله لاحقًا. [1].

---

(١) الشيعة هم أهل السنة (٢٨٢).
(٢) ينظر: السنة في مواجهة الأباطيل (١٢٤).
(٣) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (١٣١).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (١/ ٢٤٦).

- **شبهة: ادّعاء أن الصحابة بشرٌ كسائر الناس، لا تميز لهم بمجرد الصحبة.**

قال أحدهم: (إن الصحابة بشر عاديون، تجري عليهم أحكام الله، ومجرد صحبتهم للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم-لا تطهر نفوسهم، لأن الإيمان لا يأتي دون الأخذ بأسبابه، وصحبة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لا تجعل الإنسان عادلا، كما لم تكن البنوة والزوجية من أسباب العدالة.

إن أصحاب موسى -صلى الله عليه وسلم- كانوا آلافا مؤلفة، وبمجرد أن تركهم موسى-صلى الله عليه وسلم- أربعين ليلة، ارتدوا!). (٢).

- **الرد على هذه الشبهة:.**

تقدم سابقًا بيان أن الوقوع في المعاصي لا ينافي العصمة، وأما دعوى عدم التفريق بين الصحابة وسائر البشر، فقد أجاب عنها الإمام ابن حبان- **رحمه الله**- بكلام نفيس، حيث قال في الرد على هذه الشبهة: (فإن قال قائل: **فكيف جرحت من بعد الصحابة وأبيت ذلك في الصحابة؟ والسهو والخطأ موجودان في أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين.**

يقال له: إن الله تعالى نزه أقدار أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة منتقص، وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم، وقد قال تعالى: { **إنَّ أَولَى النَّاس بإبراهيم لَلّذين اتَّبعوه وهذا النَّبيُّ والّذين آمنوا واللّه وليّ الْمؤمنين** } [سورة آل عمران: ٦٨]. ثم قال: { **يوم لا يخزي الله النَّبي والّذين آمنوَا معه** } [سورة التحريم: ٨]. فمن أخبر الله , أنه لا يخزيه في القيامة، وقد شهد له باتباعه ملة إبراهيم حنيفاً لا يجوز أن يجرح بالكذب، لأنه يستحيل أن يقول الله تعالى: { **ومن يهن اللّه فما لَه من مكْرم**}، ثم يقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النَّارِ))، فيطلق النبي -صلى الله عليه وسلم- إيجاب النار لمن أخبر الله , أنه لا

---

(١) ينظر:(١٩) .
(٢) وركبت السفينة (٣٣١).

يخزيه في القيامة، بل الخطاب في الخبر وقع على من بعد الصحابة، وأما من شهد التنزيلَ وصحب الرسولَ -صلى الله عليه وسلم- فالثلب لهم غير حلال، والقدح فيهم ضد الإيمان، والتنقص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرناً بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بحكم من: { **وما ينطق عن الْهوى (٣) إنْ هو إلَّا وحي يوحى**} [سورة النجم: ٣-٤]. -صلى الله عليه وسلَم- وأن من تولى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إيداعهم ما ولاه الله بيانه للناس، لبالحري أن لا يجرح، لأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يودع أصحابه الرسالة وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب إلا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ من بعدهم ما شهدوا منه، لأنه لو كان **كذلك لكان فيه قدحاً في الرسالة**، وكفى بمن عَدَّلَهُ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شرفاً، وأن من بعد الصحابة ليسوا كذلك، لأن الصحابي إذا أدى إلى من بعده يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقاً أو متدعاً ضالاً لا ينقص من الخبر أو يزيد فيه ليضل به العالم من الناس، فمن أجله ما فرقنا بينهم وبين الصحابة، إذ صان الله ¸ أقدار الصحابة عن البدع والضلال، جمعنا الله وإياهم في مستقر رحمته بمنه). [١].

وقال ابن عبد البر-**رحمه الله**-: (ونحن وإن كان الصحابة رضى الله عنهم قد كفينا البحث عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول)[٢].

(١) المجروحين؛ لابن حبان (١/ ٣٥).
(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ١٩).

المبحث الثاني: شبهات العقلانيين والعلمانيين حول عدالة الصحابة، والرد عليها

المتأمل في شبهات العقلانيين والعلمانيين في عدالة الصحابة يجد أن كثيراً منها تقدمت الإشارة إليه عند عرض شبهات الرافضة المعاصرين؛ والتي هي في أصلها ومجملها: شبهات الرافضة المتقدمين، والمعتزلة، وقد كان لأئمة السلف جهد مشكور في الرد عليها. (1).

وقد أثار هذه الشبهات في وقتنا المعاصر -المستشرقون وبخاصة جولدزيهر اليهودي الأصل. ثم نحا نحوه أحمد أمين في كتابه "فجر الإسلام" ثم أبو رية في كتابه "أضواء على السنة المحمدية، ثم حملة الأقلام التي تكتب في الصحف والمجلات، وفي الشبكة العنكبوتية في هذه الأيام في ظل النظام العالمي الجديد (العولمة). (2).

وهذه أبرز شبهاتهم التي أثاروها:

- **شبهات ومزاعمهم في الطعن في عدالة أبي هريرة**–رضي الله عنه–:

من أبرز المزاعم والشبهات حول أبي هريرة- **رضي الله عنه** - المذكورة في أقوالهم:

- أنه كان أمياً لا يكتب، بل يعتمد على ذاكرته.
- قِصر مدة صحبته مع النبي - صلى الله عليه وسلم -حيث بلغت ثلاث سنوات.
- كان عرضة لطعن الصحابة فيه، وردهم لروايته؛ لكثرة ماروواه.
- اتُّهم بأنه وضّاع للحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

---

(1) ينظر: مثلا ابن قتيبة في رده على طعن النظام المعتزلي على أبي هريرة رضي الله عنه - تأويل مختلف الحديث (٧٢،٧٣)كما سيأتي في رد مزاعمهم في الطعن في عدالة أبي هريرة رضي الله عنه.
(2) ينظر: الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض؛ للمطعني (١٠٠،١٠١).

- الشك في ضبطه.

قال أحدهم: (إذاً سلمنا جدلا بما ذهب إليه الأصوليون وعلماء الحديث من الاحتجاج بأخبار الصحابة من منطلق التسليم بعدالتهم؛ فإن أباً هريرة ينفرد بوضع خاص ذلك أنه أكثر الصحابة حديثاً من جهة وهو كذلك **أكثر من تعرض إلى النقد والطعن** لا من رواة الحديث وناقديه فحسب، بل **من الصحابة أنفسهم**). [1].

وقال أحمد أمين عن أبي هريرة: (أكثر الناس حديثاً عن رسول الله ﷺ، و**كان لا يكتب**، فكان **يعتمد في روايته على ذاكرته**، ويظهر أنه لم يكن يقتصر على ما سمع من رسول الله، بل يحدث عن رسول الله بما أخبره به غيره،... وقد أكثر بعض الصحابة عن **نقده على الإكثار من الحديث** عن رسول الله وشكُّوا فيه)[2].

وذكروا عدة مزاعم حول أبي هريرة رضي الله عنه في الطعن في عدالته: (وقد أثارت رواية أبي هريرة هذا العدد الضخم من الأحاديث الذي يجعله أكثر الرواة على الإطلاق للتساؤلات، وقد كان مذهب الخلفاء الراشدين وثقات الصحابة الإقلال، وقد **أسلم أبو هريرة في السنة السابعة من الهجرة**، و**لم يصحب النبي ﷺ سوى ثلاث سنوات**، ولم يكن من كبار الصحابة، ولم يستعن النبي ﷺ به أو يستشيره أو يكل إليه أمراً، وإنما **كان أحد رجال الصفة**،... وهذه الملابسات كلها ألقت ظلاً من الشبهات على دقة رواية أبي هريرة، **فأحرى** بالكثير أن **يختل معه الضبط**، وأن تكون **الكثرة** على حساب الدقة... وقد **أنكر** عمر بن الخطاب على أبي هريرة كثرة الرواية وتهدده، كما أنكر عليه علي والزبير وابن مسعود وعائشة وابن عمر أحاديث له...)[3].

(١) السنّة بين الأصول والتاريخ، لحمادي ذويب(١٩٨).
(٢) فجر الإسلام؛ لأحمد أمين (٢٣٩).
(٣) الأصلان العظيمان؛ لجمال البنا(٢٤٥،٢٤٦).

وقال أحدهم: (ونحن اليوم لا نقبل شهادة طفل في هذه السن، ببيع أو شراء دراجة، فكيف قبل المحدثون ذلك؟ لقد كان علماء الحديث حريصين جداً على أمانة الراوي وعدالته، حتى أن البخاري رفض حديث رجل يكذب على دابته، ويرفضون في الوقت نفسه **شهادة رجل كعمر بن الخطاب في رجل كأبي هريرة،** حيث منعه من رواية الحديث، واتهمه بالسرقة والرشوة في ولايته على البحرين. ومع ذلك زادت أحاديثه في كتب الصحاح والسنن على الخمسة آلاف حديث)[1].

وقال أبو رية: (لما رأى أبو هريرة أن غيره من الصحابة وغيرهم قد يلاحظون عليه كثرة الرواية عن النبي، وأنه سيأتي منها بما لم يستطع أحد منهم أن يأتي بمثله أو ببعضه، هدته **الحيلة** إلى أن يروى حديثاً رفعه إلى النبي لكي يسوغ به كل ما يرويه، حتى لا يكون لأحد من الصحابة أو من غيرهم أي مغمز عليه، ولكنهم برغم ذلك **اتهموه وأنكروا عليه ولم يصدقوه**)[2].

- **الرد على هذه الشبهة:**

يمكن الرد عليهم من وجوه:

أولًا: القول بأنه نُقِد من قبل الصحابة كعمر بن الخطاب، والزبير، وابن مسعود – رضي الله عنهم –، هذه من الشبهات والمزاعم القديمة التي ذكرها المعتزلة، ومنهم النظام، وقد رد عليه ابن قتيبة بقوله: (وأما طعنه على أبي هريرة بتكذيب عمر وعثمان وعلي وعائشة له: فإن أبا هريرة صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نحواً من ثلاث سنين وأكثر الرواية عنه، و**عمر** بعده نحواً من خمسين سنة. وكانت وفاته، سنة **تسع وخمسين**، وفيها توفيت أم سلمة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وتوفيت عائشة رضي الله عنها، قبلهما بسنة.

---

(١) الدولة والمجتمع؛ لشحرور(٢٧).

(٢) شيخ المضيرة أبو هريرة؛ لأبي رية(١٣٨).

فلما **أتى من الرواية عنه** ما لم يأت بمثله من صحبه من جلة أصحابه والسابقين الأولين إليه اتهموه، وأنكروا عليه، وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك؟ ومن سمعه معك؟.

وكانت عائشة رضي الله عنها أشدهم إنكاراً عليه، **لتطاول الأيام** بها وبه.

وكان عمر أيضاً شديداً على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم **لا شاهد له عليه**.

وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية، **يريد بذلك**: أن لا يتسع الناس فيها ويدخلها الشوب؛ ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي.)[1].

ثانياً: بين أبو هريرة – رضي الله عنه- سبب كثرة الأحاديث التي رواها، حيث قال: ((أن الناس، كانوا يقولون: أكثر أبو هريرة، وإني كنت ألزم رسول الله ﷺ بشبع بطني حتى لا آكل الخمير ولا ألبس الحبير، ولا يخدمني فلان ولا فلانة، وكنت ألصق بطني بالحصباء من الجوع، وإن كنت لأستقرئ الرجل الآية، هي معي، كي ينقلب بي فيطعمني، وكان أخير الناس للمسكين جعفر بن أبي طالب، كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته، حتى إن كان ليخرج إلينا العكة التي ليس فيها شيء، فنشقها فنلعق ما فيها)).[2]

والنبي ﷺ دعا له بالحفظ؛ عن أبي هريرة، قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه؟ قال: ((ابسط رداءك فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضمه فضممته، فما نسيت شيئاً بعده)).[3].

وقال أبو الزّعيزعة كاتب مروان: (أرسل مروان إلى أبي هريرة، فجعل يحدّثه، وكان أجلسني خلف السرير أكتب ما يحدّث به حتى إذا كان في رأس الحول

---

(١) تأويل مختلف الحديث (٨٩).
(٢) رواه البخاري في صحيحه (٣٧٠٨).
(٣) رواه البخاري في صحيحه(١١٩).

أرسل إليه فسأله وأمرني أن انظر، فما غيّر حرفاً عن حرف). [1]

- **شبهة: اختصاص العدالة بزمن الصحابة**

قال أحدهم: (إن عدالة الصحابة وإجماعهم أمر يخص الصحابة أنفسهم ومجتمع الصحابة وأهله.... فإذا سألني سائل عن الصلاة وركعاتها وعن الزكاة ونصابها وعن الصوم والحج وتفصيل أحكامها، مما ورد في السنة النبوية ولم يرد في التنزيل الحكيم، أقول: لقد ورد هذا كله فكراً عاماً مطلقاً في التنزيل الحكيم، فطبقه الرسول الأعظم ﷺ تطبيقاً عملياً فعلياً، وليس تطبيقاً نظرياً قولياً)[2].

- **الرد على هذه الشبهة:**

يقال: هذه المزاعم مبنية على شبهة أن السنة القولية ليست من الدين، والسلف لا يفرقون بين السنة القولية والفعلية فكلها من الوحي.

قال المعلمي -**رحمه الله**-: (نحن المسلمين لا نفرق بين الله ورسله، بل نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله المبلغ لدين الله والمبين لكتاب الله بسنته، بقوله وفعله وغير ذلك مما بين به الدين، ونؤمن ونَدين بما بلغنا إياه بالكتاب وبالسنة، والأحاديث أخبار عن السنة، إذاً ثبتت ثبت ما دلت عليه السنة، ولسنا نحن بالجاعلي السنة بهذه المرتبة، بل الله تعالى جعلها. وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة، وقد تكفل الله تعالى بحفظ دينه، ووفق الأمة التي وصفها بأنها خير أمة أخرجت للناس فقام أئمتها وعلماؤها بما أمروا به من حفظ الدين وتبليغه على الوجه الذي اختاره الله ورسوله). [3]

- **شبهة: نقد الصحابة بعضهم لبعض في الرواية.**

قال أحدهم: (أكثر هؤلاء النقاد عدَّلوا الصحابة كلهم إجمالاً وتفصيلاً، فلم يعرضوا لأحد منهم بسوء، ولم ينسبوا لأحد منهم كذباً، وقليل منهم أجرى على الصحابة ما أجرى على غيرهم،.. ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٥٣).
(٢) نحو أصول جديدة للفقه الإسلام؛ لمحمد شحرور(٦٤).
(٣) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (١٦).

يضع بعضهم بعضاً موضع النقد، وينزلون بعضاً منزلة أسمى من بعض، فقد رأيت قبلُ أن منهم من كان إذا رُوي له حديث طلب من المحدث برهاناً؛ بل رُوي ما هو أكثر من ذلك). [1]

وقال آخر: (يبدو أن الصحابة أنفسهم كان يضع بعضهم بعضاً موضع نقد). [2]

الرد على هذه الشبهة:

تقدم الرد على هذه الشبهة في بداية هذا المبحث، وفي المبحث السابق. [3]

- **شبهة: زعمهم أن الصحابة بشر كسائر الرواة ليسوا بمعصومين عن المعاصي.**

ممن ذكر هذه الشبهة محمود أبو رية حيث يزعم: (أن أمر عدالة جميع الصحابة أمر خطير، كثر الكلام فيه، وطال المراء حوله في كل العصور... لقد غلا فيها قوم حتى قضوا بعدالتهم جميعاً حتى من انغمس منهم في الفتنة أو نزل الكتاب بنفاقه، بحيث لا يجوز أن يوجه إلى.

واحد منهم نقد، أو تقابل روايته بشك ومن فعل ذلك فقد فسق، وهذا لعمرك إسراف في الثقة، وإفراط في التقدير). [4]

وقال جمال البنا: (نرى مجرد الصحبة لا تعطي لفرد ما حقا خاصا أو وضعا مميزا، وإن كانت لحمة النسب –وهي أخص بمراحل من علاقة الصحبة– لا تغني من الله شيئاً... وادعاء العدالة لكل الصحابة بلا استثناء، ولمجرد صحبة أو قل الرؤية أمر لا يستقيم). [5]

---

(١) فجر الإسلام (٢٢٧،٢٢٦).

(٢) السنّة بين الأصول والتاريخ، لحمادي ذويب(١٩٤).

(٣) ينظر:(١٦) ،وفي الشبهات المثارة على أبي هريرة ٪(١٩).

(٤) أضواء على السنة المحمدية؛ لأبي رية(٣١٢).

(٥) الأصلان العظيمان(٢٤٣).

- **الرد على هذه الشبهة:**

هذه الشبهة تضمنت عدة مزاعم، وقد تقدم الرد عليها أيضًا في شبهات الرافضة المعاصرين.[1]

- **شبهة: وجود من خالف من أهل السنة.**

زعم بعضهم أن العلماء لم يُجمعوا على القول بعدالة جميع الصحابة، وأن من المتأخرين من خالف هذا القول، كالمقبلي في كتابه العلم الشامخ.[2]

قال محمود أبو رية: (وإذا كان الجمهور على أن الصحابة كلهم عدول، ولم يقبلوا الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة، واعتبروهم جميعاً معصومين عن الخطأ والسهو والنسيان، فإن هناك كثيراً من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة المطلقة لجميع الصحابة، وإنما قالوا: كما قال العلامة المقبلي: انها أغلبية لا عامة، وإنه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، بل الهوى، ويؤيدون رأيهم بان الصحابة إن هم الا بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية،.. ويعززون حكمهم بمن كان منهم في عهده –صلوات الله عليه–من المنافقين والكاذبين، وبأن كثيراً منهم قد ارتدوا عن دينهم بعد أن انتقل إلى الرفيق الأعلى، بله ما وقع منهم من الحروب والفتن التي أهلكت الحرث والنسل ولا تزال آثارها –ولن تزال–إلى اليوم وما بعد اليوم).[3]

- **الرد على الشبهة:**

قال المعلمي–¬–: (المقبلي نشأ في بيئة اعتزالية المعتقد، هادوية الفقه، شيعية تشيعاً مختلفاً، يلفظ في أناس ويخلف في آخرين، فحاول التحرير فنحج تقريباً في

(١) ينظر:(١١–١٨) .
(٢) العلم الشامخ(٣٠٧).
(٣) أضواء على السنة المحمدية(٣٢٧،٣٢٦).

الفقه، وقارب التوسط في التشيع، أما الاعتزال فلم يكد يتخلص إلا من تكفير أهل السنة مطلقاً، وكلامه هنا يدور حول قضايا الاعتزال: كالقدر، ونفي رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، والقول بخلق القرآن، والدفاع عن عمرو بن عبيد أحد قدماء المعتزلة، وهذه المسائل معروفة مدروسة، والمقبلي لم يسير غورها، ولا حقق ما كان عليه الأمر في عهد النبي ؑ وأصحابه و التابعين بإحسان). [1]

وقال السخاوي: (الإجماع على ذلك ممن يعتد به على أحد الوجهين:

أما على أنه **لا اعتداد بأهل البدع في الإجماع والخلاف**، فإنه لم يخالف في عدالة الصحابة من حيث الجملة أحد من أهل السنة، وإنما الخلاف عن المعتزلة والخوارج وأمثالهم.

وأما على أن **ندرة المخالف مع كثرة المجمعين لا يمنع انعقاد الإجماع**، إن ثبت أن أحداً من أهل البدع، خالف في ذلك. والطريق الأولى أقوى، ولا فرق في هذا بين من لابس الفتن من الصحابة ومن لم يلابسها. قال ابن الصلاح: أجمع العلماء الذين يعتمد بهم في الإجماع على عدالتهم أيضاً إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله تعالى أباح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة)[2].

- **شبهة: ليست العدالة فقط عدم تعمد الكذب.**

قال جمال البنا: (من المحتمل أن الذي جعل المحدثين يضفون صفة العدالة على الصحابة جميعاً استبعادهم الكذب على رسول الله ﷺ ، ولكن هذا – حتى لو سلم به- فإنه ليس الشرط الوحيد للعدالة، عندما تكون بصدد التحديث؛ لأن الفطنة وقوة الذاكرة وحسن الفهم ودقة الأداء كلها أمور لا تقل

(١) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (٢٧٩)،
(٢) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة (٧٨).

أهمية عن الصدق، وهي مما لا يتوافر للجميع، أو تتفاوت نسب توافرها كبيراً).
[1]

نعم، من المقرر عند أهل العلم أنه لا يُعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ، وإن كان فيهم من وقع في الذنوب، إلا أن الله – تعالى – عصمهم من الكذب المتعمد عليه ﷺ، وهو من أعظم أبواب العدالة وأشدها خطورة.[2]

ولا ريب أن الصحابة – رضي الله عنهم – متفاوتون في القوة والضبط والإتقان، كما هم متفاوتون في الفقه والعلم، وهذا لا ينافي وصفهم بالعدالة، فإن التفاوت في مراتب العدالة لا ينقض أصلها.

قال الذهبي-رحمه الله-: (فأصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإن كانوا عدولا، فبعضهم أعدل من بعض، وأثبت).[3]

(١) الأصلان العظيمان(٢٤٤).
(٢) ينظر: الإخنائية (٢٨٧).
(٣) سير أعلام النبلاء(١/ ٧٣).

الخاتمة

في ختام هذا البحث، تبين أن الشبهات المعاصرة التي يروجها بعض المنتسبين للتيارات الرافضية والعقلانية والعلمانية حول عدالة الصحابة لا تستند إلى أصول صحيحة أو أدلة معتبرة. بل هي محاولات للتشكيك في أحد أصول العقيدة الإسلامية التي يتفق عليها أهل السنة والجماعة. وقد أظهر البحث أن هذه الشبهات لا تنطوي على أي أساس علمي أو شرعي، بل تعتمد على تحريفات وتفسيرات خاطئة تبتعد عن الفهم الصحيح للقرآن والسنة.

كما بيّن البحث أن عدالة الصحابة جزء أساسي من العقيدة الإسلامية، ولا يمكن أن تؤثر فيها هذه الشبهات المضللة. ولذا يجب على العلماء والباحثين مواصلة الدفاع عن هذا المبدأ من خلال الأدلة الصحيحة والرد على هذه الشبهات بما يعزز فهم الناس للعقيدة السليمة ويحافظ على وحدة الأمة الإسلامية.

وفي النهاية، يوصي البحث بتعزيز تأصيل عدالة الصحابة في المناهج التعليمية والكتب العلمية، كي يظل المسلمون على دراية تامة بحقيقة هذا الموضوع الهام، ولحماية عقيدتهم من أي تشويش فكري قد يؤثر على استقرارها.

ثبت المراجع

- ابن تيمية، أ. ع. (١٤٢٠ هـ). الإخنائية (أو الرد على الإخنائي) (أ. العنزي، المحقق). دار الخراز.
- النووي، م. ز. (١٤٠٨ هـ). إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (ع. فتح الله، المحقق). مكتبة الإيمان.
- ابن عبد البر، أ. ع. (١٤١٢ هـ). الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ع. م. البجاوي، المحقق). دار الجيل.
- ابن حجر، أ. ف. (١٤١٥ هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (ع. عبد الموجود وع. معوض، المحقق). دار الكتب العلمية.
- البنا، ج. (١٩٨٢). الأصلان العظيمان الكتاب والسنة رؤية جديدة. دار الكتب.
- أبورية، م. (د.ت.). أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث (ط. ٦). دار المعارف.
- الرّحيلي، إ. (١٤٢٣ هـ). الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال. مكتبة العلوم والحكم.
- المعلمي، ع. ر. (١٤٠٦ هـ). الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة. المطبعة السلفية.
- الدينوري، أ. م. (١٤١٩ هـ). تأويل مختلف الحديث. المكتب الاسلامي.
- القشقري، ع. ر. م. (١٤١٠ هـ). تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة. دار العاصمة.
- ابن كثير، أ. ف. (١٤٢٠ هـ). تفسير القرآن العظيم (س. سلامة، المحقق). دار طيبة.
- عبد البر، أ. ع. (١٣٨٧ هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

(م. العلوي و م. البكري، المحققين). وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- البخاري، م. ب. إ. (١٤٤٢ هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه. دار طوق النجاة.
- القرطبي، أ. ع. م. (١٣٨٤ هـ). الجامع لأحكام القرآن (أ. البردوني و إ. أطفيش، المحققين). دار الكتب المصرية.
- أبو شهبة، م. (١٤٠٦ هـ). دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين. مجمع البحوث الإسلامية.
- شحرور، م. (١٤١٤ هـ). الدولة والمجتمع. دار الأهالي.
- عز الدين، م. (بكر أبو زيد، تقديم). (د.ت.). الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم. دار عالم الفوائد.
- ذويب، ح. (٢٠١٣). السنّة بين الأصول والتاريخ. المركز الثقافي العربي.
- غلام رسول، م. ط. (١٤٠٢ هـ). السنة في مواجهة الأباطيل. مجلة دعوة الحق.
- الذهبي، ش. د. (١٤٠٥ هـ). سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة.
- المطعني، ع. ع. (١٤٢٠ هـ). الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض. مكتبة وهبة.
- المبارك، م. (١٤٢٥ هـ). شبهات العقلانيين الإسلاميين في العصر الحديث حول الصحابة عرض ونقد. رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- النووي، ي. ب. ش. (١٣٥٧ هـ). شرح النووي على مسلم. دار الريان للتراث.
- أبو رية، م. (١٤١٣ هـ). شيخ المضيرة أبو هريرة. مؤسسة الأعلمي

للمطبوعات.

- التيجاني السماوي، م. (د.ت.). الشيعة هم أهل السنّة. مؤسسة الفجر.
- القحطاني، ع. (١٤٣٥ هـ). الصحابة والصحبة وشبهات حول عدالة الصحابة وضبطهم. دار العاصمة.
- إسماعيل، ع. س. م. (١٤٢٥ هـ). عدالة الصحابة رضى الله عنهم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات. مكتبة الإيمان.
- الورداني، ص. (١٤١٥ هـ). عقائد السنة وعقائد الشيعة. مكتبة مدبولي الصغير.
- المقبلي، ص. ب. م. (١٣٢٨ هـ). العلم الشامخ في تفضيل الحق على الاباء والمشايخ. مصر.
- ابن تيمية، ت. د. أ. (١٤٠٨ هـ). الفتاوى الكبرى. دار الكتب العلمية.
- ابن حجر، أ. ع. (١٣٧٩م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة.
- السخاوي، ش. د. (١٤٢٤ هـ). فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي (ع. حسين علي، المحقق). مكتبة السنة.
- أمين، أ. (٢٠٢١). فجر الإسلام. مؤسسة هنداوي.
- الخطيب البغدادي، أ. ب. أ. (د.ت.). الكفاية في علم الرواية (أ. عبد الله السورقي و إ. حمدي المدني، المحققين). المكتبة العلمية.
- ابن حبان، أ. (١٤٢٠ هـ). المجروحين من المحدثين (ح. عبد المجيد، المحقق). دار الصميعي.
- عبد الحق بن عطية، أ. م. (١٤٢٢ هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ع. السلام عبد الشافي، المحقق). دار الكتب العلمية.
- مسلم بن الحجاج، أ. ن. (د.ت.). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله. دار إحياء التراث العربي.

- الطبراني، س. أ. (د.ت.). المعجم الكبير (ح. عبد المجيد، المحقق). مكتبة ابن تيمية.
- ابن الصلاح، ع. ت. د. (١٤٠٦ هـ). معرفة أنواع علوم الحديث (ن. عتر، المحقق). دار الفكر.
- شحرور، م. (٢٠٠٠م). نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي: أسس تشريع الأحوال الشخصية. دار الأهالي.
- ابن حجر، أ. ع. م. (١٤٢١ هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ن. عتر، المحقق). مطبعة الصباح.

Thabit al-Ma'arij

- Ibn Taymiyya, A. A. (1420 H). Al-Ikhnā'īya (aw al-Radd 'ala al-Ikhnā'ī) (A. Al-Anzi, muḥaqqiq). Dar al-Kharaz.
- Al-Nawawi, M. Z. (1408 H). Irshad Tullab al-Ḥaqā'iq ila Ma'rifat Sunan Khayr al-Khalā'iq (A. Fath Allah, muḥaqqiq). Maktabat al-Imān.
- Ibn 'Abd al-Barr, A. A. (1412 H). Al-Isti'āb fi Ma'rifat al-Aṣḥāb (A. M. al-Bajawi, muḥaqqiq). Dar al-Jīl.
- Ibn Ḥajar, A. F. (1415 H). Al-Iṣāba fi Tamīz al-Ṣaḥāba (A. 'Abd al-Majid and A. Mu'awwad, muḥaqqiq). Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
- Al-Bannā, J. (1982). Al-Uslān al-'Aẓīmān al-Kitāb wa al-Sunnah Ru'yah Jadīdah. Dar al-Kutub.
- Abū Rayya, M. (D. T.). Aḍwā' 'ala al-Sunnah al-Muḥammadiya aw Difa' 'an al-Ḥadīth (6th ed.). Dar al-Ma'ārif.
- Al-Raḥīlī, I. (1423 H). Al-Intiṣār li al-Ṣaḥb wa al-Āl min Iftirā'āt al-Samāwī al-Ḍāl. Maktabat al-'Ulūm wa al-Ḥikam.
- Al-Ma'lamī, A. R. (1406 H). Al-Anwār al-Kāshifa limā fī Kitāb "Aḍwā' 'ala al-Sunnah" min al-Zalal wa al-Ḍalāl wa al-Majāzafa. Al-Maṭba'a al-Salafiyya.
- Al-Dīnūrī, A. M. (1419 H). Ta'wīl Mukhtalif al-Ḥadīth. Al-Maktab al-Islāmī.
- Al-Qashqarī, A. R. M. (1410 H). Taḥqīq Munīf al-Ratba liman Thabāt lahu Sharīf al-Ṣuḥba. Dar al-'Āṣima.
- Ibn Kathīr, A. F. (1420 H). Tafsīr al-Qur'ān al-

‘Azīm (S. Salāmah, muḥaqqiq). Dar Ṭaybah.
- 'Abd al-Barr, A. A. (1387 H). Al-Tamhīd limā fī al-Muwatta' min al-Ma'ānī wa al-Asānīd (M. al-‘Alawī and M. al-Bakrī, muḥaqqiqīn). Wizārat 'Umūm al-Awqāf wa al-Shu'ūn al-Islāmīya.
- Al-Bukhārī, M. B. I. (1442 H). Al-Jāmi' al-Muṣnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūl Allāh wa Sunnatih wa Ayāmih. Dar Ṭawq al-Najāh.
- Al-Qurṭubī, A. A. M. (1384 H). Al-Jāmi' li Aḥkām al-Qur'ān (A. al-Bardūnī and I. Aṭfīsh, muḥaqqiqīn). Dar al-Kutub al-Miṣriyya.
- Abū Shahbah, M. (1406 H). Difa' 'an al-Sunnah wa Radd Shubahat al-Mustashriqīn wa al-Kuttāb al-Mu'āṣirīn. Majma' al-Buḥūth al-Islāmīya.
- Shaḥrūr, M. (1414 H). Al-Dawlah wa al-Mujtama'. Dar al-Ahālī.
- 'Az Zayn, M. (Bikr Abū Zayd, taqdīm). (D. T.). Al-Rawḍ al-Bāsim fi al-Dhab 'an Sunnah Abī al-Qāsim. Dar 'Ālam al-Fawā'id.
- Dhwāib, H. (2013). Al-Sunnah bayn al-Usūl wa al-Tārīkh. Al-Markaz al-Thaqāfī al-‘Arabī.
- Ghulam Rasūl, M. Ṭ. (1402 H). Al-Sunnah fi Muwājaha al-Abāṭīl. Majallat Da'wat al-Ḥaqq.
- Al-Dhahabī, Sh. D. (1405 H). Siyar A'lām al-Nubalā'. Mūstafā al-Rasālah.
- Al-Muṭ'ānī, A. A. (1420 H). Al-Shubuhāt al-Thalāthūn al-Muthārah li Inkār al-Sunnah al-Nabawīya 'Arḍ wa Tafnīd wa Naqd. Maktabat Wahbah.
- Al-Mubārak, M. (1425 H). Shubuhāt al-‘Aqlānīyīn al-Islāmīyīn fi al-‘Asr al-Ḥadīth ḥawla al-Ṣaḥābah 'Arḍ wa Naqd. Risālat Mājistīr Ghayr Maṭbū'ah, Jam‘īyat al-Imām Muḥammad bin Sa‘ūd al-Islāmīya.
- Al-Nawawī, Y. B. Sh. (1357 H). Sharḥ al-Nawawī 'ala Muslim. Dar al-Rayyān li al-Turāth.
- Abū Rayya, M. (1413 H). Shaykh al-Muḍīra Abū Hurayrah. Mū'assasat al-‘Ālamī li al-Maṭbū‘āt.
- Al-Tījānī al-Samāwī, M. (D. T.). Al-Shī'ah Hum Ahl al-Sunnah. Mū'assasat al-Fajr.
- Al-Qaḥṭānī, 'A. (1435 H). Al-Ṣaḥābah wa al-Ṣuḥbah wa Shubuḥāt ḥawla 'Adālah al-Ṣaḥābah wa Ḍabṭihim. Dar al-‘Āṣima.
- Ismā'īl, 'I. S. M. (1425 H). 'Adāalah al-Ṣaḥābah

Riḍā Allāh 'Anhum fi Ḍaw' al-Qur'ān al-Karīm wa al-Sunnah al-Nabawīya wa Daf' al-Shubuhāt. Maktabat al-Imān.
- Al-Wardānī, Ṣ. (1415 H). ‘Aqā'id al-Sunnah wa ‘Aqā'id al-Shī'ah. Maktabat Madbūlī al-Ṣaghīr.
- Al-Maqbalī, Ṣ. B. M. (1328 H). Al-‘Ilm al-Shāmiḫ fi Tafdīl al-Ḥaqq ‘ala al-Abā' wa al-Mashāykh. Miṣr.
- Ibn Taymiyya, T. D. A. (1408 H). Al-Fatāwā al-Kubrā. Dar al-Kutub al-‘Ilmīya.
- Ibn Ḥajar, A. 'A. (1379 M). Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Dar al-Ma'rifah.
- Al-Sakhāwī, Sh. D. (1424 H). Fatḥ al-Maghīth bi Sharḥ Alfīyat al-Ḥadīth li al-‘Irāqī (A. Ḥusayn 'Alī, muḥaqqiq). Maktabat al-Sunnah.
- Amīn, A. (2021). Fajr al-Islām. Mū'assasat Hindāwī.
- Al-Khṭīb al-Baghdādī, A. B. A. (D. T.). Al-Kifāya fi ‘Ilm al-Riwāya (A. 'Abd Allāh al-Sūrqī and I. Ḥamdī al-Madānī, muḥaqqiqīn). Al-Maktaba al-‘Ilmīya.
- Ibn Ḥibbān, A. (1420 H). Al-Majrūḥīn min al-Muḥaddithīn (Ḥ. ‘Abd al-Majīd, muḥaqqiq). Dar al-Ṣumay‘ī.
- 'Abd al-Ḥaqq bin ‘Aṭīyah, A. M. (1422 H). Al-Muḥarrar al-Wajīz fi Tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz (A. Salām ‘Abd al-Shāfī, muḥaqqiq). Dar al-Kutub al-‘Ilmīya.
- Muslim bin al-Ḥajjāj, A. N. (D. T.). Al-Muṣnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bin Naql al-‘Adl ‘an al-‘Adl ilā Rasūl Allāh. Dar Iḥyā' al-Turāth al-‘Arabī.
- Al-Ṭabarānī, S. A. (D. T.). Al-Mu'jam al-Kabīr (Ḥ. 'Abd al-Majīd, muḥaqqiq). Maktabat Ibn Taymiyya.
- Ibn al-Ṣalāḥ, ‘U. T. D. (1406 H). Ma‘rifat Anwā' ‘Ulūm al-Ḥadīth (N. ‘Aṭar, muḥaqqiq). Dar al-Fikr.
- Shaḥrūr, M. (2000 M). Naḥw Usūl Jadīda li al-Fiqh al-Islāmī: Asās Tashrī‘ al-Aḥwāl al-Shakhṣīya. Dar al-Ahālī.
- Ibn Ḥajar, A. A. M. (1421 H). Nuzhat al-Nazār fi Tawḍīḥ Nukhbat al-Fikr fi Miṣṭalaḥ Ahl al-Athar (N. ‘Aṭar, muḥaqqiq). Maṭba'at al-Ṣabāḥ.

فهرس الموضوعات

تم بحمد الله تعالى

